

دور رأس المال الإجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة لدور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال
الإجتماعي لتنمية مدينة بورسعيد

رانيا فتحى حجاجى على

الملخص

قد ركزت الباحثة على دراسة مفهوم رأس المال الإجتماعي في إطار التأكيد على ضرورة الاستفادة من الروابط والعلاقات غير الرسمية في عملية التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية التي تمثل تلك الروابط الآلية الأساسية التي يعتمد عليها الفقراء للتكيف مع الحرمان الإقتصادي. ومما يزيد في أهمية رأس المال الإجتماعي أنه نتيجة تنمية وطنية شاملة من خلال إنشاء المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في تطوير رأس المال الإجتماعي. إن أهمية هذه المنظمات تأتي من طبيعة ما يربطها من أعراف وقواعد غير رسمية وعلاقات تمكن الأفراد من القيام بمشاريع تعاونية مشتركة لتحقيق وتبادل المصالح، وتسمى هذه العلاقات برأس المال الإجتماعي وكلما زاد وتراكم كلما ارتفعت درجة الثقة. ويعتبر دور تلك المنظمات مؤشراً يقاس على أساسه درجة رأس المال الإجتماعي، وبهذا فرأس المال الإجتماعي هو السبيل للتنمية المستدامة، التنمية من أجل الأفراد وبالأفراد أنفسهم. وتتنمي هذه الدراسة إلى قائمة الدراسات الوصفية، واعتمدت الباحثة على منهج المسح الإجتماعي بالعينة، وتم تطبيق صحيفة الإستبيان على عينة قوامها (300) مفردة من المستفيدين والمتطوعين والعاملين بالجهاز الإداري في المنظمات غير الحكومية بمدينة بورسعيد.

**The role of social capitalism in achieving sustainable development: A
Study of the role of Non-Governmental Organizations in the
development of social capitalism for the development of Port said City
Rania Fathy Habagy Ali**

Abstract

The focus on the concept of social capital in the context of emphasis on the need to take advantage of linkages and informal relationships in the development process, particularly in developing countries, which represent the basic mechanism that links of the poor to cope with economic deprivation. Adding to the importance of social capital as a result generous comprehensive national development through the establishment of non-governmental organizations and activating its role in the development of social capital. The importance of These organizations come from the nature of the virtue of their customs and informal rules and relationships that enable individuals to carry out collaborative projects to achieve common and mutual interest, and these relations are called social capital and the more and the accumulation of the higher degree of confidence. The role of such organizations is an indicator measured by the basis of the degree of social capital, and thus Social capital is the key to sustainable development, development for the individuals and the individuals themselves.

The study belong to the descriptive and analytical studies for the purpose of describing the phenomenon (the role of social capital in achieving sustainable development) examination of the role of NGOs in the development of social capital for the development of the city of Port Said

مقدمة:

يلقى مفهوم رأس المال الاجتماعي حضورًا مكثفًا في السنوات العشر الماضية، وقد تحول المفهوم بالتدريج إلى مفهوم تعلق عليه آمال كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح المفهوم يتربع على عرش المفاهيم التي طرحت من أجل نفس الغرض منذ منتصف القرن وحتى الآن. فالعقلانية الغربية والديمقراطية الليبرالية وما صاحبها من إنتصار الفردية إنعكس على مستوى التضامن الاجتماعي داخل هذه المجتمعات، ومن ثم كان لابد على حد قول " جينز " من الاهتمام بإصلاح مظاهر التضامن المخربة، وإعادة تنظيم أوضاع الحياة الفردية والجمعية حتى يمكنها أن تقدم أسسًا جديدة لتوليد مظاهر التضامن (أحمد زايد وآخرون، 2006).

ومن ثم شكل رأس المال الاجتماعي أحد المفاهيم النظرية المؤثرة التي ظهرت في علم الاجتماع الاقتصادي يناظر مفهومي رأس المال المادي والبشري المستخدمين في علم الاقتصاد (خلاف خلف الشاذلي، 2005). وعلى هذه الخلفية وهذا النهج، ظهر الإهتمام بقضية رأس المال الاجتماعي الذي نقل قضية التنمية في ملعب المجتمع، وألقى باللائمة على شبكات العلاقات غير الرسمية وغير المشحونة بالثقة والشفافية والتسامح. وإنضم مفهوم التنمية المستدامة إلى منظومة المفاهيم التنموية، وأصبحت التنمية تفهم على أنها نمط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحاول تعظيم المنافع المحتملة في المستقبل. وتستلزم المجتمعات العادلة والمستدامة وجود أساس صلب من رأس المال الاجتماعي، ومما يزيد من أهمية رأس المال الاجتماعي إنه نتيجة تفعيل دور المنظمات غير الحكومية الطوعية، وإن عمل هذه المنظمات يعزز من رأس المال الاجتماعي، وإن أهمية هذه المنظمات في المجتمع تأتي من طبيعة ما يربطها من أعراف وقواعد غير رسمية وعلاقات تمكن الأفراد من القيام بمشاريع تعاونية مشتركة.

لذلك تهتم هذه الدراسة برأس المال الاجتماعي، وتتجه لمعرفة دوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال الاجتماعي لتنمية مدينة بورسعيد.

وسوف تنقسم الورقة البحثية إلى عدة محاور: يتناول المحور الأول مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والمفاهيم الأساسية للدراسة وبعض من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، أما المحور الثاني سيتناول الإطار النظري للدراسة، أما المحور الثالث سيتناول الجزء الميداني للدراسة والذي يشمل على عرض منهج الدراسة وعينة الدراسة وخصائصها وأدوات الدراسة وعرض نتائج الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يأتي التركيز على مفهوم رأس المال الاجتماعي في إطار التأكيد على ضرورة الاستفادة من الروابط والعلاقات غير الرسمية في عملية التنمية، خاصة في البلدان النامية التي تمثل تلك الروابط الآلية الأساسية التي يعتمد عليها الفقراء للتكيف مع الحرمان الاقتصادي. (انجي عبد الحميد ، 2004، ص101)

ومن هذا المنطلق نهضت دراستنا الراهنة والتي تهتم بدراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي باعتباره أحد المفاهيم الجوهرية لفهم اصطلاح الإنتاج الاجتماعي. كما أصبح يعبر عن قوة ومقدار التنمية البشرية العامة في أي وطن من الأوطان، وعلامة بارزة من علامات التقدم والتخلف في أية أمة، حيث من المستحيل أن تتم التنمية المستدامة، بدون وجود رأس مال اجتماعي منتج ومبدع. أما دور رأس المال الاجتماعي فيتمثل في محاولة ليس لسد الفجوة بين الفقراء والأغنياء فهذا أمر عسير ورومانسي- ولكن تضيق الفجوة بقدر الإمكان، ويكون دور رأس المال الاجتماعي بمثابة رافعة إلى الأعلى للفقراء، وليس إلى الأسفل للأغنياء أي أن رأس المال الاجتماعي في هذه الدراسة يمثل (المتغير المستقل) ويؤثر في حل مكوناته على جوانب اجتماعية وثقافية، وله بلا شك مردود اقتصادي فهو يتضمن بعض العلاقات البعيدة عن السوق ولكنها تنتج أثراً اقتصادياً إيجابية. (أحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق ، ص6). وهذا المتغير الذي يراد معرفة تأثيره في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها (متغيراً تابعاً) حيث من بين عناصرها التمكين بمعنى أن التنمية تتم بالأفراد لذلك عليهم أن يشاركون بشكل خاص في منظمات المجتمع المدني ، فالبشر هدفاً ووسيلة لعملية التنمية. (عبدالله الصادق ، 2001) كما تنظر الباحثة للمنظمات غير الحكومية (كمتغير وسيط) باعتبارها يمكن أن تسهم في تطوير وتوجيه رأس المال الاجتماعي، وعمل هذه المنظمات ضمن مفهوم المجتمع المدني يعزز من رأس مال اجتماعي متطور ومستقل وتعظيم الاستفادة منه لتحقيق التنمية المستدامة وذلك في عدة مجالات منها مجال التنمية الاجتماعية، مجال التنمية الاقتصادية، مجال التنمية الصحية، مجال التنمية السياسية، ومجال التنمية البيئية. وتستلزم المجتمعات العادلة والمستدامة وجود أساس صلب من رأس المال الاجتماعي، وحيث إن الأفراد وليس الحكومات هم الذين يخلقون رأس المال الاجتماعي سوف يكون ضرورياً توفير الاقتصاد العام والسياسات الاجتماعية اللذان ييسران خلق رأس المال الاجتماعي (ناهد صالح مجاهد، 2004، ص 108)

ثانياً : أهمية الدراسة

وتأتي أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية :

1. طرحها لمفهوم رأس المال الاجتماعي ومعرفة مما يتكون ومعرفة مصادره وربطه بالمتغير التابع وهو التنمية المستدامة
2. تكمن أهمية الدراسة في اختبار بعض الفرضيات المتعلقة بتشكيل رأس المال الاجتماعي وفاعليته ومنها :
 - أ- يمكن النظر لرأس المال الاجتماعي كشكل من أشكال رأس المال
 - ب- للروابط والعلاقات غير الرسمية دور في عملية التنمية المستدامة .
 - ج- هناك بعض الآليات تساعد على تشكيل رأس المال الاجتماعي منها المشاركة، الثقة، التعاون، الالتزام، التسامح، والتبادلية.
3. تساهم هذه الدراسة مع دراسات أخرى في تقديم فهم عميق لمتغير مهم وذا دور فعال في تحقيق التنمية يمكن إستغلاله في المجتمع المصري بإعتباره إحدى ثرواتها وهو رأس المال الاجتماعي ،حيث إنه لا يمكن الإصلاح والتحديث الاجتماعي والإقتصادي والسياسي أن يحقق أهدافه في غياب نسق قيمي وأخلاقي يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة ويعزز من مساحات الثقة الواجب توافرها .

ثالثاً: أهداف الدراسة :

- تنتقل الدراسة الحالية من هدف رئيسي وهو التعرف على دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، ويندرج تحت الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية:
- التعرف على مصادر ومكونات رأس المال الاجتماعي.
 - التعرف على أثر السياسات الاقتصادية على تعظيم فاعلية رأس المال الاجتماعي في المجتمع.
 - التعرف على أساليب إنتاج رأس المال الاجتماعي وتأسيس تراكمه وتفعيله في تحقيق التنمية المستدامة.
 - التعرف على ظروف السياقات الاجتماعية التي تساعد على تعظيم فاعلية رأس المال الاجتماعي.
 - دور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية في إطار تحقيق أهدافها الإجابة على عدة تساؤلات أهمها:

1. ما مكونات رأس المال الاجتماعي و آليات تشكيله ؟
2. ما أثر السياسات الاقتصادية على تعظيم دور رأس المال الاجتماعي وفاعليته في المجتمع؟

3. ما ظروف السياقات الإجتماعية التي تعظم من فاعلية رأس المال الإجتماعي؟

4. ما دور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة؟

خامساً: المفاهيم الأساسية للدراسة : إستندت الدراسة على عدة مفاهيم أساسية وهي

1- مفهوم الدور Role

ودور رأس المال الإجتماعي يتحدد إجرائياً في الإستفادة من شبكة العلاقات غير الرسمية في دعم الروابط وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير المنظمات غير الحكومية لرأس المال الإجتماعي وتوجيه لتقديم الخدمات والأنشطة بما يحقق التنمية المستدامة .

2- مفهوم رأس المال Capital

ويمثل رأس المال أحد عوامل الإنتاج ، وأن عملية تراكم رأس المال تمثل الدينامية المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي ، وإن رأس المال يتسع ليشمل رأس المال النقدي ورأس المال غير النقدي .

3- رأس المال الإجتماعي Social capital

وتعرفه الدراسة بأنه هيكل العلاقات الإجتماعية غير الرسمية المؤدية إلى تطوير التعاون فهو بذلك جملة القيم الإجتماعية غير الرسمية ، والتسامح والثقة الإجتماعية والمعايير الأخلاقية والتقاليد والأعراف التي تحدد العلاقات والتفاعلات المتبادلة ، في إطار التنظيمات والروابط وشبكة العلاقات الإجتماعية كمورد لتمكين وتقوية الناس لتحقيق الأهداف المجتمعية ، فهو يشير إلى إستخدام العلاقات الإجتماعية والروابط غير الرسمية في إنجاز الأهداف .

4- مفهوم التنمية المستدامة Sustainable development

وتعرفها الدراسة بأنها التنمية التي لا تتوقف عند حد معين بل تملك آليات الإطراد في التزود بالجديد ، وتسعى إلى إشباع حاجات البشر بتدمير للبيئة وإستنفاد الموارد ، وزيادة مشاركة الجماهير في عملية التنمية .

5- مفهوم المنظمات غير الحكومية: Non government organization:

وتعرفها الدراسة بأنها منظمات مستقلة نسبياً عن الدولة وتدار إدارة ذاتية ، وهي لا تستهدف الربح ولها صفة الثبات والدوام، وتتميز بدرجة من المشاركة التطوعية ولا تكون ذات طبيعة حزبية وتسعى لإشباع حاجات البشر بغير تدمير

للبيئة أو إستنزاف الموارد .
سادساً: الدراسات السابقة

تشكل عملية استعراض الدراسات السابقة والتراث في مجال البحث العلمي عامة والبحوث الإجتماعية بصفة خاصة أهمية في زيادة نمو المعرفة لدى الباحث ،وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى عدة محاور :

أولاً: دراسات تناولت رأس المال الإجتماعي ومنها

دراسة يوجيرو هيامى 2009 ومن أهم نتائجها أن أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء التنوع الكبير في تعريف رأس المال الإجتماعي، الإستخدامات المفرطة لهذا المفهوم، وأكدت الدراسة على أن رأس المال الإجتماعي يمكن أن يكون رأس مال، حيث يمكن إعتباره مخزون من الموارد (العلاقات الاجتماعية)، مما يساهم في الزيادة في الناتج الإجتماعي على مر الزمن كما أن هناك تأثير للقيم الثقافية على الإنتاج الإقتصادي. ومن المرجح أن يكون رأس المال الإجتماعي أكثر إنتاجاً في مجتمعات صغيرة مغلقة مثل القرى الريفية، وأن يكون أكثر كثافة مما هو عليه في مجتمع مفتوح مثل المجتمع الحضري.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها دراسة انطونيو ايدواردو Antonio

Eduardo (2009) أوضحت الدراسة أن للقادة دور في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل التنمية من خلال علاقاتهم الإجتماعية. وإن دوافع الأفراد مفيدة وهامة. وتشير نتائج تلك الدراسة أيضاً إلى أن رأس المال الإجتماعي يوفر الظروف الخصبة التي تنتج أثراً مضاعفاً لأية مبادرة تنموية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها دراسة رافل موسى أوجليو هاسنوف Rafail Musa Oglu

Hasanov (2009) تدنى مستوى وقوة الروابط الاجتماعية في المدن بالمقارنة مع باقي المناطق الريفية أو المراكز. كما أوضحت الدراسة ضرورة التدخل الأفقي الأدنى للمواطنين للتفاعل مع المجتمعات المحلية. كما أكدت الدراسة أنه من الضروري تطوير وتعزيز رأس المال الاجتماعي لإحداث تغييرات دائمة في الجوانب الإقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في الحياة اليومية.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها دراسة بول بريدجن Poul Bridgen

(2006) أن تأثير مفهوم رأس المال الإجتماعي علي التطورات السياسية في مجال الصحة العامة تأثير مكمل لباقي المؤثرات الأخرى و ليست بديلة الاتجاهات الديمقراطية الإجتماعية في المملكة المتحدة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها دراسة احمد زايد ، و آخرون (2006)

إختلال دورة الثقة في المجتمع المصري وبالتالي ضعف إمكانات نمو رأس المال الاجتماعي وتآكل رأس المال الاجتماعي. كما أكدت الدراسة على تكوين اتجاه سلبي واضح لدى أفراد الطبقة الوسطى نحو العمل المدني والسياسي الأمر الذي ينبئ عن انفصال بين الطبقة الوسطى وأدوات عمل السياسة. ولكن على المستوى النقابي يظهر ميلاً نحو الاندماج، ولكن هذا الاندماج لا ينقل إلى مستوى العمل الفعال الذي تحقق اندماجاً مهنيًا كاملاً .

ومن أهم النتائج التي توصلت لها دراسة كنيث فليمنج و آخرون

Kenneth Fleming – Esther Theorson and Peng (2005) في هذه

الدراسة إن استخدام الصحف المحلية ووسائل الإتصال الشخصية دورًا ايجابيًا في توضيح مدى ارتباط الناس بالجماعات والمنظمات والتطوع في الأنشطة الاجتماعية أى بناء رأس المال الاجتماعي. وإن استخدام وسائل التسلية يمكن أن يلعب دورًا سلبيًا بسبب ازدواجيتها كمفهوم في الدراسات التي تفحص العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والميثاق الاجتماعي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة **خلاف خلف الشاذلي (2005)**

إن قيام نظرية عامة عن رأس المال الاجتماعي يتطلب توفر معيارين أولهما: الإتساق النظري عبر مستويات التحليل ، وثانيهما ضرورة ربط نظرية رأس المال الاجتماعي بنظريات الفاعل والدافعية والبنية الاجتماعية. ولا توجد مؤشرات محددة لقياسه في مختلف المجتمعات.

و من أهم النتائج التي توصلت لها دراسة **جين تلي Jean Tillie (2004)**

أن عضوية التنظيمات الاجتماعية هي مؤشر جزئي وليست المؤشر الوحيد على رأس المال الاجتماعي الفردي فهناك مؤشرين آخرين يجب مراعاتهما وهما: الشبكة الاجتماعية للمواطنين (نوى العرق الواحد) ورأس المال الاجتماعي للتنظيم الذي يثأثر بمدى ارتباط هذا التنظيم بالتنظيمات الأخرى أو بكثافة الشبكة التنظيمية للمجتمع العرقي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها دراسة **انيرود كريشنا Anirudh**

Krishna (2002) أن العوامل الثقافية لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية وأن

المؤسسات المدنية لها دور في دعم رأس المال الاجتماعي. حيث أنها ربما تكون أحد المكاسب التي تكتسبها المجتمعات (وهي أحد أشكال رأس المال) لأنها تؤثر بدورها على نمط الشخصية (الجدارة والثقة) التي تكون بدورها مؤشراً على فائدة الإنتاج الاجتماعي.

ثانياً: دراسات تناولت التنمية المستدامة :

ومنها دراسة ناصر عبد الله أبو زيتون (2007) ومن نتائجها تعدد الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها المنظمات ولكن غالبية نشاط الجمعيات يتركز على الدور التوعوي، وأشارت البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة من يرى أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تنمية التعليم. وارتفاع نسبة من ترى أن المنظمات غير الحكومية تقدم أنشطة اقتصادية، وأنشطة بيئية، وتشير نتائج الدراسة إلى تراجع دور المنظمات غير الحكومية في المجال السياسي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها دراسة نبيل فرنسيس (2004) أهمية التنمية المستدامة كآلية أساسية لضمان حسن إستغلال موارد المصفوفة البيئية بما يحقق لها الصيانه والحماية لتؤمن نجاح دعائم أنشطة التنمية في الحاضر والمستقبل.

وقد توصلت دراسة موسى خميس (2003) أن التنمية البشرية تسعى لإشراك جميع أفراد المجتمع في عملية التنمية وتأهيلهم بواسطة التعليم والتدريب والتوعية حتى يتمكنوا من صنع التنمية والإستفادة منها .

ومن نتائج دراسة محمد زكى (2000) تحديد أربعة أبعاد أساسية تشكل الأعمدة التي تقوم عليها التنمية المستدامة كما تحقق المتطلبات الكمية والنوعية لتحسين الحياة البشرية وهي البعد الاقتصادي والمالي، البعد البشري، البعد الاجتماعي، البعد البيئي. وأن تلك الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة لا تمثل إلا قدرًا ضئيلاً مما جاء به الدين الإسلامي .

وقد توصلت دراسة عناية الله سيد أحمد (1998) إلى ضرورة إتباع الدولة نهج التنمية المتواصلة في معالجة مشاكلها البيئية ، وإعداد السياسات البيئية والخطط القومية مع الإلتزام بها .

ومن نتائج دراسة صلاح عرفة (1997) أن مشاركة جميع أفراد المجتمع له أثر كبير في المشروعات التنموية ومشروعات التنمية المتواصلة .

ثالثاً: دراسات تناولت فاعلية المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة ومنها

دراسة على ليلة و آخرون (2008) و من نتائج الدراسة الميدانية القول بأن الرؤية الرومانسية لدور منظمات المجتمع المدني، والتي تراه في المنطقة العربية كعصي سحرية، ينبغي أن تتسم بالواقعية. كما أكدت على غياب الثقة بين المجتمع المدني والدولة والإهتمام بالتقييم في منظمات المجتمع المدني العربي. كما أكدت الدراسة على أن منظمات المجتمع المدني، في حاجة لنشر وتعميم مفهوم

التقييم، سواء لأداء المنظمة ذاتها، أو انعكاساتها على المستهدفين والمجتمع، ومدى نوعية ما تقدمه من خدمات.

ومن النتائج التي توصلت لها دراسة سعاد أحمد حسين (2001) التأكيد على أهمية دراسة الاستفادة من الطاقات الخاصة بالمرأة الريفية في العملية التنموية من خلال دراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية وإمتدادها للمشاركة في صنع القرار. والتركيز على الجهود الذاتية والمبادرات الشخصية في العملية التنموية وأهمية عقد الدورات التدريبية لكافة الكوادر العاملة في مجال التنمية الريفية عامة وتنمية المرأة الريفية خاصة.

ومن النتائج التي توصلت لها دراسة محمد مطيع مؤيد (2000) وإن نسبة الإناث المستفيدات من خدمات الجمعيات الأهلية (69%) وان نسبة المستفيدين من الذكور هي (31%). وبينت الدراسة الإحصائية أن الجمعيات الأهلية تساهم في رفع المستوى التعليمي للمستفيد منها. تقدم خدمات التأهيل والتدريب بنسبة 87% و أظهرت الدراسة أن (80%) من المستفيدين يرون أن نوع العلاقة بينهم وبين القائمين على العمل في الجمعيات الأهلية علاقة ايجابية.

ومن النتائج التي توصلت لها دراسة نهاد محمد كمال (2000) أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن الأطفال يعتبروا من أكثر الفئات استفادة من خدمات الجمعيات الأهلية بنسبة 27% في حين أن النساء اقل الفئات استفادة من خدمات الجمعية حيث بلغت نسبة الجمعيات المهتمة بأحوالهم نسبة 2.2%. و من أهم الصعوبات عدم توافر الكفاءات كما ذكرت نسبة 7,2%.

المحور الثاني : نحو مدخل نظري للدراسة الحالية

أولاً: النظريات المعاصرة في تفسير رأس المال الإجتماعي :-

تتعدد الاتجاهات والمداخل النظرية بتعدد الإسهامات والرؤى، وكان الهدف هو محاولة لوضع نظرية ملمة لرأس المال الإجتماعي والنظرية هنا وسيلة لفهم أفضل لرأس المال الإجتماعي من منظور مقارن. ورغم حداثة التنظير لرأس المال الإجتماعي، فقد طرأت تطورات على الإتجاهات والمداخل النظرية الحديثة في ضوء التراكم النظري ونتائج الدراسات الإمبريقية التي تناولت رأس المال الإجتماعي.

وستقوم الباحثة بعرض النظريات المعاصرة في تفسير رأس المال الإجتماعي:

1 - رأس المال الاجتماعي كنظرية للفعل والبناء الاجتماعي Nan lin, 2001,p;55-66

قد تناول نان لن رأس المال الاجتماعي كنظرية للفعل والبناء الاجتماعي، وتركز نظرية رأس المال الاجتماعي على الموارد المغمورة في الشبكات الاجتماعية وكيفية الوصول للإستخدام النافع لتلك الموارد للسلوكيات الفردية.

وتركز هذه النظرية على تلك الأفعال التي تعتبر هدفاً إما للحفاظ على أو اكتساب تلك الموارد القيمة. ويمكن تصنيف رأس المال إلى نوعين هما: رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي. ويحتوى رأس المال البشري على الموارد المملوكة بواسطة الأفراد الذين يستطيعون استخدامها وترتيبها بدون اهتمام كبير للتعويض، أما رأس المال الاجتماعي يحتوى على تلك الموارد المغمورة لإحدى الشبكات الاجتماعية والجمعيات، وقد تصاغ نظرية رأس المال الاجتماعي في مجموعة من الإفتراضات عن الأبنية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للمجتمع منها:

- إن النظرية تبدأ بتخيل للبناء الاجتماعي الذي يحتوى على مجموعة من المراكز بأنه يأخذ الشكل الهرمي فمثلاً إن المركز الأعلى يحتوى على عدد أقل من شاغلي تلك المكانة وهم الأفضل من ذويهم في المركز الأسفل لهذا البناء والبناء الهرمي يقترح مزايا الأفراد في المركز الأعلى حيث إنهم لديهم إمكانية أعظم للوصول إلى التحكم في الموارد القيمة .

- عامل المعرفة مرتبط بروابط الشبكة الاجتماعية الغير متناسقة من خلال مستويات المراكز، فالمراكز الأعلى يكون لديها معلومات أكثر أو رؤية أفضل للبناء وكذلك لديها قدرة على تحديد موارد معينة مغمورة في البناء من المراكز المنخفضة.

- إن نظرية رأس المال الاجتماعي تحولت إلى نظرية للبناء الاجتماعي والفعل الاجتماعي فعندما تتحول أرصدة رأس المال الاجتماعي إلى أرصدة تستخدم لتحقيق أهداف الفعل في مسار عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات، إن ذلك يعنى ببساطة أن رأس المال الاجتماعي هو رصيد لصيق بحركة الفاعل سواء كان فرداً أم جماعة أم تنظيمًا اجتماعيًا. وفي ضوء ذلك يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه "موارد كامنة في البناء الاجتماعي يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة. ويكشف هذا التعريف عن أرصدة المال الاجتماعي توجد لصيقة بالبناء الاجتماعي، ولكنها لكي تؤدي غرضها لا بد وأن ترتبط بالفعل الاجتماعي وتتخلص المصادر في نوعين من المصادر:

1. علاقات وشبكات يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل النقابات والأحزاب وجمعيات النفع العام، وغير ذلك من العلاقات والشبكات التي تؤسس لحياة مدنية .
2. منظومة قيمية تأتي رأسها قيم الثقافة، والشفافية، والرغبة في التعاون، والعقلانية، وغير ذلك من قيم الحدائثة (أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص 25)

2- نظرية التبادل

وهناك نوعان أساسيان من نظريات التبادل:

الأول: نظرية الإختيار الرشيد (أو كما تعرف أحياناً نظرية الفعل الرشيد) والتي ترد مصدر النظام إلى المزايا الفردية التي يحققها الأفراد من خلال التبادل التعاوني. **الثاني:** نظرية التبادل الأنثروبولوجية وتذهب أن كلاً من النظام والسعي في إثراء المزايا الفردية هما نتاج للطبقة الطبيعية الرمزية الكامنة للأشياء المتبادلة. في كلا التوجهين يعتبر الصراع الإجتماعي أو اللانظام نتيجة من نتائج تحلل عملية التبادل. وتقوم نظرية التبادل الحديثة في علم الاجتماع على:

1. أن عملية التبادل هي محصلة دوافع بين الناس لتحقيق حاجاتهم.
2. أن عملية التبادل عندما تؤدي إلى تحقيق النفع للداخلين فيها، فأنها تؤدي إلى تنظيم التفاعل.
3. أن الشبكة المنظمة للتفاعل لا تخدم حاجات البشر فقط، بل تقيد وتحدد أنواع الأبنية الإجتماعية التي يمكن أن تظهر في المستقبل داخل النسق الإجتماعي (جوناثان تيرنر ، 2000، ص ص 284-285)

و يمكن تناول **نظرية الإختيار الرشيد** باعتبارها نوعاً أساسياً من نظريات التبادل وقد ربط "كولمان" نظرية الإختيار الرشيد بعملية التنشئة الاجتماعية حيث أوضح كيف يعد محتوى السياق البنائي الإجتماعي عاملاً هاماً في بناء الفعل الرشيد من خلال الإهتمام بأنماط العلاقات بين الناس، وقد لاحظ أن بناء نوع من الإلتزام بين اثنين من الأفراد من شأنه أن يكون رابطة بينهم وفي نفس الوقت فإن هذه الإلتزامات الموجودة تكون أيضاً مورداً يمكن للناس أن يستندوا عليه عند الحاجة ومن ثم فإن مفهوم رأس المال الإجتماعي في ضوء الفعل الرشيد على إنه عقلائي وذاتي، من شأنه أن يساعد على تكوين رأس المال الذي يمكن للفرد أن يعتمد عليه، تماماً مثل فتح حساب توفير رأس المال المالي لاستخدامه في المستقبل، ومع تكراره بمرور الوقت بين الفاعلين وتكراره في نطاق اجتماعي بين الأفراد في إطار شبكة علاقات معينة، فإنه يشكل أساس لبناء ثقة عامة بين أعضاء شبكة علاقات العامة.

وقد نظر "كولمان" إلى الثقة باعتبارها مسألة محورية في نظرية الإختيار الرشيد وقد لاحظ "كولمان" إن طبيعة الشبكات الإجتماعية قد تؤثر على مستويات

الثقة بين الأفراد في تلك الشبكات وبالتالي فلا بد أن يكون السياق البنائي الإجتماعي من العوامل الهامة في الفعل الرشيد إلا أنه يرى أن الثقة ليست بالضرورة نتيجة للعلاقات حيث من الممكن اعتبار شبكات رأس المال الإجتماعي ذاتها، نتيجة لوجود وانتشار الثقة والتوقعات العامة للتبادلية في المجتمع. وبذلك تعد نظرية التبادل الإجتماعي جزءاً من النظرية التفاعلية طالما أنها تنظر إلى طبيعة التفاعل المتبادل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات. (إحسان محمد الحسن ، 2005، ص186)

3- نظرية دراسة الفاعلين:

يقترن هذا المصطلح بصفة عامة باسم عالم الإجتماع الفرنسي "ألان تورين" ولا ينبغي الخلط بينه وبين مصطلح (الإطار المرجعي للفعل) الذي طوره "تالكوت بارسونز" فاعتباراً من الستينات طور "تورين" إطاراً نظرياً راديكالياً جديداً عرض في أكثر صوره تفصيلاً واكتمالاً في كتاب بعنوان: " الإنتاج الذاتي للمجتمع"، الصادر عام 1973. وقد عبر "تورين" عن هدفه بقوله أن ما يسعى إليه هو أن يحل علم اجتماع الفاعلين محل علم اجتماع المجتمع و هو يهدف إلى تجاوز ما يعتبره تمييزاً زائفاً بين الموضوعي والذاتي أو بين اتجاهي نسق الفعل في علم الاجتماع. وتضع نظرية دراسة الفاعلين الفاعل الإجتماعي في بؤرة اهتمامها النظري، بما في ذلك وضعية الفعل في النظريات ذات التوجهات البنائية والتاريخية. فالفاعل ليسوا ببساطة مجرد مكونات للنسق الإجتماعي، ولكنهم هم أنفسهم صانعي هذه الأنساق. ولا يستبعد تحليل "تورين" من نطاقات الجماعات أو المجموعات كالتبقيات الإجتماعية غير أن هذه الفئات، لا تجرى دراساتها وتحليلها باعتبارها مجموعة ديناميكية من العلاقات بين فاعلين اجتماعيين. وينطوي هذا المنظور على نقد صريح بالبنائية وما بعد البنوية (التي يعد فيها الفاعل الفرد ميتاً، أي لا وجود له)، والماهوية (التي تجرد - بذات القدر - التاريخ من الفاعلين الاجتماعيين). ويحاول اتجاه دراسة الفاعلين أن يفسر كيف تتشكل القيم الاجتماعية، ومن ثم كيف يتحقق التغيير الإجتماعي، من خلال تحديد للذوات التاريخية (الفاعلين الجماعيين) في كل حقبة من حقب التاريخ، التي تنطوي كل منها على القدرة على إنجاز تغيير ثوري من خلال تنظيم نفسها في حركة اجتماعية. وقد ذهب "تورين" في دراساته الباكورة إلى القول بأن الذوات التاريخية (الفاعلون) يستحوذون على الوعي الذاتي الضروري من خلال خبرة العمل، بحيث إن الحركة الاجتماعية التي تعبر عن الذات التاريخية للرأسمالية تتخذ شكلها في العمل المنظم غير أن "تورين" عمل في دراساته اللاحقة ، على توسيع نطاق مفهومه للإنتاج وحدود نظريته بحيث تغطي حركات اجتماعية شاملة (جوردن مارشال، مرجع سابق، صص 1498-

4- نظرية الفجوات البنائية: structural holes

الفكرة الرئيسية الأخرى التي أثارت نظرية الفجوات البنائية، فقد كانت هي وصف "مارك جرانوفيتز" لما سماه بقوة الروابط الضعيفة، حيث إن الطرف الثالث المستفيد يكون لديه سبيلاً للوصول للمورد غير المتوفر داخل الشبكة من خلال الطرفين الآخرين حيث يرى "بيرت" أن الروابط التي تحتل موقعاً مركزياً في الشبكات العالية التعقيد يكون منها استفادة الطرف الثالث أكثر تكلفة، ومن ثم فهو يرى أن المهم ليس قوة العلاقات ولكن وفرتها والوضع الذي يتيح للشخص التحكم في انسياب الموارد، وهنا يكون "بيرت" قد وضع إطاراً نظرياً لعلاقات القوة داخل نسق رأس المال الإجتماعي، ومن ثم فإنه يرى أيضاً أن رأس المال الإجتماعي يكمن في درجة توفير فرص استفادة جميع الأطراف من الموارد ولا يهتم "بيرت" بخصائص الفاعلين أو بطبيعة الروابط بينهم بقدر ما يهتم ببناء الشبكة، حيث يرى إن طبيعة الشخص تأتي في الأهمية بعد كيفية استفادة هذا الشخص من وضعه في بناء الشبكة، وهو يفترض بذلك أن الأفراد الذين يشكلون علاقات ثنائية سوف يشتركون في نقاط تماثل اجتماعي، مثل الإهتمامات والثروة والقوة والقيمة، التي تساهم بدورها في تكوين الروابط بين الأفراد، ومن ثم فإن رؤيته تتناقض مع نظرية الإختيار الرشيد وفرضها الخاص بالإنتهائية ورغم أن الثقة تعد نتيجة لقوة العلاقة إلا أن "بيرت" قد أستبعد قوة أو ضعف هذه العلاقة، وبالتالي فهو يستبعد بالتبعية مشكلات الثقة والتبادل. وعموماً فإن نظرية "بيرت" تتميز بإمكانية تنميتها وإن كان يؤخذ عليها تأكيد "بيرت" على العوامل البيئية التي يمكن أن تؤثر على الجوانب الديناميكية العملية لهيكل شبكة العلاقات (خلاف خلف الشاذلي، مرجع سابق، ص ص 118 - 119)

5 - نظرية شبكة العلاقات: Net work theory

تعد نظرية شبكة العلاقات مدخلاً بنائياً آخر في علم الإجتماع. إن هذه النظرية تعد ضرباً من ضروب البنيوية ويبدل محللو شبكة العلاقات جهداً عظيماً لتمييز مدخلهم عما سماه "رونالد بيرت" المدخل الذرى والمدخل المعباري في علم الاجتماع. ويرون إنه ينبغي التركيز على النمط الموضوعي للعلاقات التي تربط بعض أفراد المجتمع. (مصطفى خلف ، ، 2002 ، ص ص 349 – 350)

وتمثل شبكة العلاقات محور إرتكاز رأس المال الإجتماعي، الذي يشير إلى القيمة الجمعية للشبكات الإجتماعية التي تعمل من خلال قنوات متعددة هي:

- تدفق المعلومات

- معايير التبادلية، أو المساعدة المتبادلة، والتي تعتمد على شبكة العلاقات الرأسية والأفقية. وتشتمل على: -
 - أ - الشبكات المتصلة بالعادات والتقاليد.
 - ب - الشبكات المتصلة بالروابط داخل الجماعات.
 - ج - الشبكات المتصلة بتجسيد الروابط بين الجماعات.
- العمل الجمعي
- الثقة التي تقود إلى المنفعة المتبادلة.
- الأفق الواسع والتضامن التي تشجعها الشبكات الاجتماعية، وتساعد على التحول من (الأنا) إلى (نحن) (Robert Butnam , capital , 1995, P;18).
- وذهب " ناهابيت وجوال" أيضاً (1998) إلى أن الفرض الرئيسي لنظرية رأس المال الاجتماعي يتمثل في أن شبكات العلاقات تشكل مورداً متاحاً لتحقيق المصالح الاجتماعية وتزود أعضائها برأس المال الجمعي والمؤهلات التي تمكنهم من الحصول على الانتمان
- وعلى الرغم من أن نظرية شبكة العلاقات عبارة عن مزيج غير مترابط إلا أنها تركز على مجموعة متسقة من المبادئ هي:
 - 1 - إن العلاقات بين الأفراد عادة تكون متماثلة في محتواها وكثافتها، ويسد الفاعلون حاجاتهم بعضهم البعض.
 - 2 - إن العلاقات بين الأفراد يتعين تحليلها في سياق بناء شبكة العلاقات الأكبر.
 - 3 - إن تشكيل العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى أنواع مختلفة من شبكات العلاقات غير الجغرافية نظراً لأن شبكة العلاقات انتقالية.
 - 4 - إن وجود هذه المجموعة من الشبكات يعني إمكانية وجود علاقة بين المجموعات وكذا بين الأفراد.
 - 5 - إن هناك علاقات غير متماثلة بين العناصر في النسق مما يترتب عليها توزيع الموارد النادرة توزيعاً متفاوتاً.إن التوزيع غير المتكافئ للموارد النادرة يؤدي إلى كل من التعاون والتنافس من أجل الحصول على تلك الموارد مما يضيف على نظرية شبكة العلاقات طبعاً ديناميكياً، بمعنى أن بناء النسق يتغير مع تغير أنماط التآزر والصراع (مصطفى خلف ، مرجع سابق ، ص ص 249 – 250)

6 - مدخل قوة التمركز حول الذات: Ego Centric Power

ويعنى هذا المدخل في تفسيره لرأس المال الاجتماعي بدور علاقات القوة بين الفاعلين باعتبارها أحد العوامل التي تؤثر على تكوين وصيانة أو تدمير رأس المال الاجتماعي، فالأفراد الذين لديهم قوة أكبر تكون فرصتهم أكبر في التكوين والتحكم، ومن ثم استغلال روابط شبكة العلاقات الاجتماعية، ويميز هذا المدخل بين نوعين متداخلين من القوة:

الأول: يتحقق نتيجة لسمات الشخصية التي تؤهل (الذات) أو الفاعل للسيطرة على الموارد.

الثاني: يتحقق نتيجة لوضع (الذات أو الفاعل) في شبكة العلاقات بالصورة التي تؤهله لاستغلال الموارد المتاحة في الشبكة.

ومن منظور الفاعل يمكن تحديد ثلاث أنواع من القوة التي توجد نتيجة لخصائص الشخصية والتي يمكن للذات أو الفاعل الاستفادة منها داخل نسق معين لرأس المال الاجتماعي وتعكس ثلاثة أنواع من رأس المال الاجتماعي وهي:

1- قدرة الذات على فرض الفعل مع الآخرين.

2- القدرة على فرض الجزاءات.

3- القدرة على حشد الموارد عبر روابط الشبكة وهي قوة مستمدة من السيطرة أما (

الكاريزما) فهي تعكس قدرة الذات على جذب واستغلال علاقات الشبكة مع الآخرين، في حين تشير (السلطة) إلى قدرة الذات على جذب وتنظيم علاقات الشبكة تبعاً للسلطة التي توفرها سمات الشخصية والتي تعتمد على قدرة الأنساق الثقافية المعيارية الأكبر التي توجد فيها شبكة رأس المال الاجتماعي. ومن ثم نكون أمام نوعين من القوة، حسب مصدرها، الأولى هي القوة التي يعي الفاعل إنها نتيجة لسمات الشخصية، والثانية هي التي يعي الفاعل إنها نتاج لوضعه في شبكة العلاقات، وبينما يعنى منظور الذات بالشكل الأول فإن المنظور البنائي يعنى بالشكل الثاني من القوة. (خلاف خلف الشاذلي، مرجع سابق، ص ص 123 – 124).

7 - المدخل التكاملية: integrated approach

طرح "براون" تصوراً نظرياً لرأس المال الاجتماعي اشتمل على ثلاثة مستويات من التحليل الواحدات الصغرى (Micro) والمتوسطة (Meso) والكبرى (Macro)، وتشكل المداخل الثلاثة الأساس لنظرية متكاملة في رأس المال الاجتماعي وهذه النظرية على حد تعبير "براون" لن تكون عبارة عن مجموعة من الفروض على البحث الإمبريقي إثبات صحتها أو خطئها وإنما هي بمثابة أداة

نظرية لتسهيل إجراء الأبحاث العملية عن طريق طرح أسئلة ذات طبعية مقارنة، تقود بدورها إلى نظريات متوسطة المدى (جوردن مارشال ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص 1510).

تطلق تلك النظرية عند " براون " من مفهوم النسقية استناداً إلى أن رأس المال الإجتماعي عبارة عن نسق من العمليات لتخصيص الموارد من خلال شبكة علاقات اجتماعية، طبقاً لنوع العلاقات بين الفاعلين الذين يشكلون شبكة العلاقات تلك. والنسقية هنا تشير إلى دراسة ثلاثية الأبعاد هو: المكونات components ، البناء structure ، بيئة النسق environment

ففي نسق رأس المال الإجتماعي تمثل المكونات الفاعلين الذين يشكلون شبكة العلاقات الإجتماعية، ويشير البناء إلى نمط العلاقات بين الفاعلين، أما بيئة النسق فتتشكل من خلال البنية الإجتماعية الأكبر التي يوجد فيها هذا النسق وتنطبق تلك الأبعاد الثلاث على مستويات التحليل الصغرى والمتوسطة والكبرى. وإشتمل هذا التصور على المداخل النظرية التالية :

1 - منظور الذات الراسخة ويعكس مستوى الوحدات الصغرى في تحليل رأس المال الإجتماعي ،ويهتم بقدرات الفاعل على حشد الموارد من خلال شبكة العلاقات الإجتماعية التي يتواجد فيها ويركز هنا على مخرجات الفرد في ضوء محتوى بناء اجتماعي معين .

2 - المنظور البنائي ويعكس مستوى الوحدات المتوسطة في تحليل رأس المال الإجتماعي ويركز على شبكة معينة لرأس المال الإجتماعي وأنماط العلاقات السائدة بين الأفراد أو الفاعلين داخل هذه الشبكة وكيفية انسياب الموارد من خلالها تبعاً لبناء تلك الشبكة الخاص ويكون التركيز على بنية شبكة العلاقات ومخرجاتها التوزيعية، وكان أبرز ما طرح في هذا الاتجاه هو نظرية الفجوات البنائية "رونالد بيرت".

3-اتجاه أو منظور البناء المترسخ ويعكس مستوى الوحدات الكبيرة في تحليل رأس المال الإجتماعي ويتم التركيز على كيفية بناء شبكة علاقات رأس المال الإجتماعي وكيف تترسخ هذه الشبكة في أنساق اقتصادية وسياسية أو داخل أنساق ثقافية ومعيارية أكبر، وذلك في ضوء الفعل والدافعية والبنية الإجتماعية.(خلاف الشاذلي ،مرجع سابق ص 128)

ويمكن عرض المدخل النظري للدراسة من خلال عدة مقولات:
المقولة الأولى: ضرورة تشغيل وتحليل رأس المال الإجتماعي في المجتمع

كثروة اجتماعية بجانب الثروات الطبيعية في المجتمع:

ويرى بورديو أن رأس المال أوسع من مفهوم رأس المال النقدي في الاقتصاد فهو يشمل على رأس المال النقدي ورأس المال غير النقدي. ومن أشكال رأس المال التي حددها بورديو، رأس المال الاقتصادي: الذي يختص بالأوضاع الاقتصادية أو المالية للأفراد، رأس المال الاجتماعي الذي يشير إلى العلاقات مع الآخرين والتي تزيد من مكانة الأفراد، رأس المال الثقافي ويركز هذا النمط على أشكال المعرفة الثقافية التي يكتسبها الأفراد من خلال عضويتهم بالمؤسسات المختلفة (Bourdieu, 2003, p495, Caroi J. Singly)

وتتداخل أشكال رأس المال وبالتالي تتداخل الأسباب والآثار أو المقدمات والنتائج، وهو ما يظهر بوضوح من خلال ديناميات التحول بين أشكال رأس المال التي تعد واحدة من أهم الملامح المميزة لنظرية "بورديو" الذي ذهب إلى أنه على الرغم من أن كل أنواع رأس المال يمكن أن تشتق من رأس المال الاقتصادي، إلا أنه كل من رأس المال الاجتماعي والثقافي يظلا مؤثرين فاعلين في علاقتها برأس المال الاقتصادي (خلاف خلف الشاذلي، مرجع سابق، ص98). ومن الممكن استخدام مصطلح رأس المال مجازاً على رأس المال الاجتماعي، وعموماً فإن رأس المال الاجتماعي يختلف عن غيره من أشكال رأس المال في أنه مرتبط بشكل مباشر ببناء العلاقات بين الأفراد فهو غير موجود في الأفراد كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المادي (Yujiro Hayami , Op. Cit., p p 96-12).

المقولة الثانية: المستويات الثلاثة في تحليل رأس المال الاجتماعي ليست مستقلة بل متكاملة. ويمكن تحليل رأس المال الاجتماعي من خلال ثلاث مستويات:

- 1- مستوى الوحدات الصغرى (المستوى الجزئي) (Micro) ويطلق عليه منظور الذات الراسخة فهو يركز على النتائج الفردية أي إمكانيات الفاعل علي حشد الموارد من خلال الشبكة الاجتماعية التي يوجد فيها مع الآخرين.
- 2- المستوى المتوسط (Meso) : ويطلق عليه المنظور البنائي الذي يعني ببناء شبكة رأس المال الاجتماعي ويتم تحليل أنواع الروابط والعلاقات والتفاعلات وتبادل الموارد من خلال الشبكة نتيجة عضوية بنائها.
- 3- مستوى الوحدات الكبرى (macro) : يهتم بالأساليب التي يمكن بواسطتها ترسيخ شبكة رأس مال اجتماعي معينة في أنساق ثقافية ومعيارية أكبر وهو يركز على العلاقات الاجتماعية والتأثيرات الخارجية الاقتصادية والسياسية

والثقافية في المجتمع علي طبيعة هذه العلاقات.أي التعرف على أثر السياسات الاقتصادية على تعظيم فاعلية رأس المال الاجتماعي .

المقولة الثالثة: تركز نظرية رأس المال الاجتماعي على متغيرات هامة تتحدد في العلاقات والشبكات الاجتماعية، والإعتماد المتبادل، والثقة التي تربط النسيج والبناء الاجتماعي وتدعمه والذي يعد ثروة قائمة في المجتمع فهو يركز بشكل واسع على الشبكات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة التي تنشأ عنها وقيمة هذا المفهوم في تحقيق الأهداف المتبادلة ويعتبر تحت الدراسة في العالم الحديث

(Stepher Baron , john field and tam schuller, 2000,press P:1)

حيث إن هناك مجموعة من القيم غير الرسمية، والتسامح، والثقة الاجتماعية والأعراف وشبكات الجمعيات الطوعية تساهم في تكوين رأس المال الاجتماعي. ولهذا يعرف رأس المال الاجتماعي على أنه نمو للقيم والمعايير الاجتماعية المشتركة المبنية على التعاون والثقة والتبادل والالتزام. وأيضاً يركز بوتنام ومدرسته على الشبكات الاجتماعية كمولدات للثقة الاجتماعية والدعم الاجتماعي، وعدم تجاهل دورها كمصدر هام للطاقة الاجتماعية. (Poul Bridgen, , Op. Cit., p28.)

المقولة الرابعة: شبكات العلاقات تشكل مورداً متاحاً لتحقيق المصالح الاجتماعية وتزود أعضائها برأس المال الجمعي حيث يقدم "بوريتس" تصور نظري شامل لرأس المال الاجتماعي حيث عرفه بأنه قدرة الأفراد على السيطرة على موارد نادرة، من خلال عضويتهم في شبكات العلاقات أو أبنية اجتماعية أكثر اتساعاً، وذهب إلى أن القدرة على امتلاك رأس المال الاجتماعي لا تنبع من الفرد ذاته وإنما تنبع بدلا من ذلك، من امتلاك الفرد لسلسلة من العلاقات مع الآخرين ومن ثم يكون رأس المال الاجتماعي نتاج الرسوخ في شبكة العلاقات. وقد حدد "بوريتس" نمطين إضافيين من أنماط رأس المال الاجتماعي يتجاوز تفسير نظرية الاختيار الرشيد، ليشمل الدافعية الثقافية والدافعية المعيارية، حيث ذهب إلى أن القيم والمعايير النابعة من الداخل يمكن أن تدفع الفرد إلى إقامة علاقات وروابط اجتماعية، أو تدفعه إلى نقل الموارد إلى الآخرين بسبب دوافع عامة. (خلاف الشاذلي، مرجع سابق ص 110،111)

ويميز مارك جرانوفتير بين العلاقات القوية والعلاقات الضعيفة، ويرى أن الأفراد الذين تربطهم علاقات قوية تكون لديهم دافعية أقوى لمساعدة بعضهم البعض (Mark Grano Vetter, 1994,PP 453 – 475)

المقولة الخامسة: لا يمكن أن يتحقق الإصلاح وتحقق التنمية المستدامة أهدافها في غياب رأس المال الاجتماعي. حيث إنه لا يمكن أن يتحقق الإصلاح والتحديث وأن تتحقق لتنمية المستدامة في غياب نسق قيمي وأخلاقي بدعم العلاقات

والتفاعلات المتبادلة، ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها وتفعيل العدالة والمساواة، وفرض التمكين والمشاركة الفاعلة، وتعدد الخيارات والفرص في مجتمع ديمقراطي وتسهيل تبادل السلع والخدمات، وتقوية الثقة في عمليات ومؤسسات التبادل، والمواطنة، ومواجهة المشكلات، والصراعات من الدراسات التي تبعث وتفحص هذه العلاقة الأكيدة، والتي ربما ستفرض نفسها في السنوات المقبلة، وباختصار فإن رأس المال الاجتماعي يؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال التفاف الناس حول غايات وأهداف تنموية عامة متفق عليها بحيث تأتي نواتج التنمية معبرة دائماً عن الحاجات المجتمعية للكافة. وفي تقرير التنمية البشرية (2003).

<http://www.worldbank.org/What is social capital, poverty net>

المقولة السادسة: يمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية موجهاً لرأس المال الاجتماعي والعلاقة تبادلية بين رأس المال الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية حيث تعتمد المنظمات غير الحكومية على قدرة الأفراد في بناء شبكات للعلاقات الاجتماعية، وتقوم أهمية الشبكة الاجتماعية على أنها الصلة بين كافة جوانب و أشكال رأس المال الاجتماعي بالمجتمعات الحديثة. لذا تعتبر الشبكات الاجتماعية للفقراء بمثابة نقاط الوصل أو الارتكاز للفقراء والتي تربطهم بالعالم الخارجي الذي يعيشون فيه. (طلعت مصطفى السروجي، ، مرجع سابق، ص 69) إذ قامت المنظمات غير الحكومية على مبدأ المشاركة والإلتزام والثقة والتبادلية والتسامح، في اتصالها بأفراد المجتمع على اعتبار أنها منظمات غير رسمية وتنظيمات تقوم على دعم مجتمعي. ويشكل كل ذلك مصدراً لرأس المال الاجتماعي. كما نجد العلاقة تبادلية بين رأس المال الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية، فنجد أن ضعف رأس المال الاجتماعي يؤثر سلباً على صحة المنظمات غير الحكومية وقيامها بأدوارها التنموية داخل المجتمع، فكفاءة وفعالية أدهم ينعكس على كفاءة وفعالية الآخر، حيث إن المنظمات غير الحكومية تستطيع بلورة وتطوير رأس المال الاجتماعي داخل المجتمع، فكلما زادت المشاركة التطوعية والمساعدة والدعم المتبادل تطور رأس المال الاجتماعي.

المحور الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة :

أولاً نوع الدراسة: تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية ، حيث ترى الباحثة أن الأسلوب الوصفي هو الأسلوب المناسب .
ثانياً المنهج المستخدم في الدراسة: تمشيا مع أهداف الدراسة ومنطلقاتها، وجدت الباحثة ضرورة الاستعانة بأحد المداخل المنهجية والتي تمثلت في المسح الاجتماعي، حيث يعد المسح الاجتماعي احد المناهج الرئيسية في البحوث الوصفية. وقد تم اختيار المسح الاجتماعي بالعينة، لدراسة من جمهور البحث (الأعضاء والمتطوعين والمستفيدين من المنظمات غير الحكومية عينة الدراسة).

ثالثاً أدوات الدراسة:

• استمارة الاستبيان، تتألف الإستمارة في البحث الراهن من أربعة محاور أساسية، يهدف كل قسم منها إلى الحصول: على بيانات أو معلومات تخدم غرضاً أو أكثر من الأهداف البحثية للدراسة، وتتباين الأسئلة بين أسئلة مغلقة النهاية، وأسئلة مفتوحة.

• المقابلات المفتوحة.

• الوثائق والسجلات.

رابعاً : مجالات الدراسة

المجال الجغرافي: لقد أجريت الدراسة الميدانية في مدينة بورسعيد، وتضم سبعة أحياء، ويبلغ عدد سكانها 601930 نسمة.

المجال الزمني: استغرقت عملية جمع البيانات الكمية والكيفية من الميدان حوالي ستة أشهر (يناير 2009 إلى يونيو 2009)

المجال البشري: وقد تحدد المجال البشري للدراسة في المتطوعين والعاملين والمستفيدين من المنظمات غير الحكومية

خامساً عينة الدراسة ومعايير اختيارها:

تم اختيار عينة قوامها (300) مفردة من المستفيدين والمتطوعين والعاملين بالجهاز الإداري في المنظمات غير الحكومية بمدينة بورسعيد، وقد راعت الباحثة بقدر الإمكان عند اختيارها لوحدات التطبيق الميداني المنظمات غير الحكومية أن تعكس نمطي المنظمات غير الحكومية في مدينة بورسعيد وهما المنظمات التنموية والمنظمات الخدمية والرعاية. وقد تحدد في عدد من المنظمات غير الحكومية في محافظة بورسعيد وهي:

• جمعية بور فؤاد لرعاية الأسرة والطفولة.

• جمعية خالد بن الوليد لتنمية المجتمع المحلي.

• جمعية بحر البقر لتنمية المجتمع المحلي.

قد سعت الباحثة لتمثيل المنظمات غير الحكومية التنموية بشكل كبير لأنها فازت بنصيب الأسد من مجموع المنظمات غير الحكومية حيث بلغت نسبتها 66,7 % ولزيادة عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية، بالإضافة إلى أهمية التنمية في تنمية رأس المال الإجتماعي ثم تأتي بعد ذلك المنظمات الرعاية والخدمية التي بلغت نسبتها 33,3 %، في حين لا يوجد وجود فعلى للمنظمات الدفاعية. أما أفراد العينة فتمثلت في أفراد الجهاز الإداري والمتطوعين والمستفيدين

من هذه المنظمات.

سادساً النتائج العامة للدراسة:

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة الراهنة في ضوء التساؤلات التي طرحتها والتي جاءت معبرة عن المحاور الأساسية للدراسة، ولقد ركزنا في دراستنا الحالية الميدانية على دور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، لما لتلك المنظمات من تأثير كبير على بناء ونمو رأس المال الاجتماعي في المجتمع.

وقد تم تتبع دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال

التراث النظري والدراسة الميدانية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

فيما يتعلق بالتساؤل الأول: ما مكونات رأس المال الاجتماعي و آليات تشكيله ؟

ومن مكونات رأس المال الاجتماعي:

المشاركة وهي مقوم هام في عملية التنمية، لأن التنمية تتم بالأفراد ومن أجلهم، وهي تمثل الأساس المتين الذي يضمن نجاح وفعالية التنمية ويجب أن تركز مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة المنظمات غير الحكومية في صياغة أهدافها وبرامجها على الاهتمام برأس المال الاجتماعي والبشرى وبناء القدرات باعتبار الإنسان هو العنصر الفاعل والمحرك والمستفيد من التنمية.

ووضحت النتائج الميدانية أن المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع هي الهدف الأساسي أمام المتطوعين في المنظمات غير الحكومية، كما تعمل المنظمات غير الحكومية على نشر ثقافة التطوع، باعتبارها آلية لإنتاج وتطوير رأس المال الاجتماعي وتستخدم في ذلك مجموعة من الآليات تساعدها على نشر ثقافة التطوع منها، الندوات التي تنظمها وقد حظيت بأعلى نسبة 65,7%، ومن خلال خدماتها التي تقدمها للأفراد في عدة مجالات، كما أثبتت الدراسة الميدانية ازدياد عدد المتطوعين لهذه المنظمات، وهذا يدعم المقولة النظرية بأنه كلما زاد عدد المتطوعين كلما قوى رأس المال الاجتماعي.

ولكن هناك معوقات تقف أمام المنظمات غير الحكومية في نشر ثقافة التطوع أكد عليها مديري المنظمات غير الحكومية (عينة الدراسة) وهي الأجهزة الأمنية وضرورة إبلاغها بأسماء المتطوعين للتحري عنهم، مما يثير القلق والخوف لدى الأفراد فينصرفون عن التطوع في هذه المنظمات. كما أكدت الدراسة غياب دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة التطوع.

كما تعرفنا من خلال الدراسة الميدانية على دور المنظمات غير الحكومية في إرساء مكون هام لرأس المال الاجتماعي وهو المشاركة ووجوب تطبيق مبدأ التدخل الأفقي الأدنى الذي يعنى المشاركة الشعبية الحقيقية ومن دونها ستتعرض السياسات التنموية لخطر الافتقار لأسس راسخة من متطلبات واحتياجات المجتمع.

التعاون يعتبر مقوم ومكون آخر من مكونات رأس المال الاجتماعي، وأحد

العوامل الرئيسية التي تحدد قدرة المنظمة على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من إمكانياتها وتشير البيانات الميدانية أن من صور وآليات التعاون داخل المنظمات غير الحكومية، عقد اجتماعات بصفة دورية بنسبة 53,9% ، و تضم هذه الاجتماعات أعضاء الهيكل الإداري بالمنظمة ويتم فيها مناقشة خطط العمل داخل المنظمة ومصادر تمويل المنظمة، وتحديد المسؤوليات والنشاطات على أسس ومعايير تدعم العمل التعاوني. كذلك وضع سياسات وبرامج المنظمة. تشير البيانات الميدانية ارتفاع نسبة من يرون أن هناك تعاون و تنسيق بين المنظمة غير الحكومية و المنظمات الأخرى في المجتمع بنسبة 76,1% .

الثقة تعتبر مكون هام وعنصر فعال لتحفيز رأس المال الإجتماعي داخل المنظمات ووثبت من الدراسات أن مستوى رأس المال الاجتماعى له أثر بالغ في تحسين مستوى الأداء. وبإمكان الأفراد أن يحولوا المنظمة إلى مجتمع متكاتف ومتضامن من خلال تطوير الثقة والقيم وشبكة المعتقدين الفاعلين بإمكانات تحقيق التقدم في الأداء (<http://www.aleqt.com/>) وهذا يتفق مع الإطار النظري الذي يؤكد على أن طبيعة الشبكات قد تؤثر على مستويات الثقة بين الأفراد في تلك الشبكات، وبالتالي يكون السياق البنائي الإجتماعي من العوامل الهامة في الفعل الرشيد. وتشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة من يرون أن الثقة تؤثر على مستوى الكفاءة الإقتصادية بنسبة 79,3%، حيث تلعب الثقة دوراً كبيراً في تدعيم مناخ التنمية الإقتصادية داخل المنظمة، وكلما توافر هذا المكون، كلما أمكن تحقيق نمو اقتصادي بأقل تكلفة ممكنة .

التبادلية وهي مكون من مكونات رأس المال الإجتماعي وهي تشير إلى قدرة الأفراد على العمل معاً وتبين لنا من خلال الدراسة الميدانية قدرة هذه المنظمات على تيسير العلاقات التي تهيء الفرصة لتبادل الحورات البناءة والمعلومات بين الأفراد داخل المنظمة، مما يشجع روح التعاون فيما بينهم ونشر ثقافة الثقة و يفتح للأفراد داخلها إتاحة الفرصة كاملة في مختلف المستويات للتحدث بشأن العمل وسياسته.

التسامح و يتطلب نجاح أي عمل داخل أي منظمة أن يتوافر لدى لدى الأفراد مقوم ثقافي وقيمي ومكون هام من مكونات رأس المال الإجتماعي والمتمثل في التسامح وهو الاستعداد لتقبل وجهات النظر المختلفة، وقبول الرأي الأخر.

الالتزام من مكونات رأس المال الإجتماعي، حيث إن نجاح عملية التنمية واستمراريتها يتوقف على مدى شعور أفراد المجتمع بالالتزام تجاه مجتمعهم ومشاركتهم في تنفيذ خطط وبرامج التنمية، ويلتزم كل طرف بمسؤوليات محددة من قبل الآخرين بالمجتمع. وأيضاً الإلتزام بالقواعد والمعايير وعدم مخالفتها. وتتميز

المنظمات غير الحكومية بمرونة الحركة ووضع قواعد تنظيمية للعمل داخلها تتميز بمرونة كبيرة في بنيتها التنظيمية بصورة لا تتوافر في المنظمات الرسمية، خاصة لكونها أكثر تحراً من قيود البيروقراطية التي تعاني منها الجهات الحكومية. وفيما يتعلق بالتساؤل الثاني: ما أثر السياسات الاقتصادية على تعظيم دور رأس المال الاجتماعي وفاعليته في المجتمع؟

اتضح لنا استناداً إلى معطيات الدراسة الميدانية و الدراسة النظرية أن المجتمع المصري قد مر عقب الحقب التاريخية المختلفة بالعديد من التغيرات الاقتصادية التي كان لها تأثير في تغيير دور الدولة وانسحابها من مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر أثرها على الشرائح الاجتماعية الفقيرة، وتراجع دور الدولة وتخليها عن أداء أدوارها التقليدية وتأثير ذلك على التأكيد على أهمية ودور رأس المال الاجتماعي في المجتمعات تاركه بذلك مكانها لقوى السوق نتج عن هذا بروز دور المجتمع المدني واتساع المساحة التي تؤدي فيها منظمات المجتمع المدني دوراً في التنمية. وكل ذلك أدى دوراً هاماً في انتشار المنظمات غير الحكومية، وقد تم التوصل إلى أن رأس المال الاجتماعي يرتبط بطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد داخل التنظيمات الاجتماعية، وهي التنظيمات التي تقع بين القطاع الخاص والدولة وتتمثل في منظمات المجتمع المدني بوجه عام.

وأشارت الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي يرتبط بطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد داخل تلك المنظمات التي يشكلونها باختيارهم الحر، كما تشير إلى جملة المبادرات الاجتماعية التطوعية، بهدف تحقيق مصالح عامة تتجاوز نطاق المصالح الفردية. ومن ثم نجد أن رأس المال الاجتماعي بمثابة الإطار للمنظمات غير الحكومية، الذي يجد فاعليته داخل مؤسسات العمل التطوعي. ويتضح مما سبق أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يقوم بدور فاعل في التنمية بعامة وفي مواجهة الفقر.

وعن التساؤل الذي يتعلق بظروف السياقات الاجتماعية التي تعظم من فاعلية رأس المال الاجتماعي؟

بينت معطيات الدراسة أن المجتمعات الريفية الصغيرة المغلقة أكثر إنتاجاً لرأس المال الاجتماعي على عكس مجتمع المدينة الذي يتميز بضعف العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وتسيطر عليه المجهولية الطاغية، في حين أن رأس المال الاجتماعي في الحضر يكون أكثر كثافة لأنه مجتمع مفتوح يسمح لانضمام الفرد في أكثر من شبكة اجتماعية. فالأنساق المغلقة تجتذب تفاعلات نظامية تؤدي إلى ظهور معايير ونظم الضبط والجزاءات وكذلك الشعور بالثقة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Yujiro Hayami, 2009).

وعن التساؤل الذي يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال

الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة؟

وبتأمل معطيات الدراسة نجد أن الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية على نطاق الواقع الاجتماعي مؤشر أساسي على تآكل فاعلية دور الدولة ولاشك أن تأثير ذلك الدور يؤدي إلى تماسك المجتمع من خلال الأنشطة والخدمات التي تقدمها لتشبع حاجة المواطنين وتساعدهم على القيام بجهد تنموي عن طريق لتأسيس للمشروعات الإنتاجية ذات العائد الإقتصادي، أو حتى دعمها لبعض مشروعات التنمية. مما يساعد المواطنين على تحسين مستوياتهم المعيشي ويرتقى بواقعهم الاجتماعي والتعليمي.

وقد نشطت المنظمات غير الحكومية (عينة الدراسة) في مجالات العمل التنموي، واستطاعت تطوير رأس المال الاجتماعي وتفعيله في هذه المجالات.

(وهذا ما أكدت عليه دراسة Gabriel Bad Escu & Paule Sun)

كما وجدت بعض الدراسات من خلال الدراسات التي أجريت في العديد من البلدان أن رأس المال الاجتماعي له دور مهم في التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر. (fukyama,1999).

وقد تتبعنا دور المنظمات غير الحكومية في تطوير وتفعيل رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دورها في المجالات الآتية: في المجال الاجتماعي، فقد قام رأس المال الاجتماعي بدور في مجال الرعاية الاجتماعية بنسبة 64,7%، ونشر التعليم ومحو الأمية وتنمية الوعي بين الأفراد أساس التنمية وهدفها.

كما يتمثل دوره في مجال التنمية الصحية في توعية الأفراد من خلال الندوات بنسبة 76,4% لتغيير بعض العادات الصحية السيئة، وكذلك إقامة مراكز طبية بأسعار رمزية (وتتفق هذه النتيجة فيما يتعلق بتفعيل رأس المال الاجتماعي في التنمية الصحية مع دراسة 2006 pouل Bridgen)

كما تقوم المنظمات غير الحكومية بدور في تطوير رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية فقد تجاوزت مرحلة المساعدة إلى مرحلة التمكين الإقتصادي للأسرة، وعمل مشروعات صغيرة وتشغيل الشباب وإعطاء قروض وعمل مشروعات نفع عام. (وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Kevien

(Christ, Terrence casey 2005)

كما يقوم رأس المال الاجتماعي بدور في مجال التنمية السياسية بنسبة 60,3% ويتمثل هذا الدور في تنمية الوعي، وهذا الدور مهم لحث الأفراد بضرورة

المشاركة الفعالة والإيجابية في المجتمع، وتنمية قيم الديمقراطية والانتماء والمواطنة أي يعد رأس المال الاجتماعي آلية من آليات التطور الديمقراطي وتنمية قيمة الانتماء والمواطنة. (وهذه النتيجة تتفق مع دراسة 2002 Anirudh Krishna) أما المجال البيئي فتقوم المنظمات غير الحكومية بدور في تطوير رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية البيئية بنسبة 86,7% من حيث رفع معدل الوعي البيئي، وإقامة ندوات لمكافحة التلوث.

ومن خلال الدراسة الميدانية والمقابلات الفردية ثبت وجود معوقات تحول دون قيام المنظمات غير الحكومية بدورها في تطوير رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها، منها معوقات مادية وتتمثل في نقص الإمكانيات المادية اللازمة لإقامة مشروعات تنموية. ومعوقات مجتمعية ويتمثل في الموروث الاجتماعي الذي يشجع المرأة على البقاء في المنزل حفاظاً على سمعتها، فقد جرت العادة إلى أن مجال المرأة هو نطاق الوحدة المنزلية والعائلة. وأيضاً هناك معوقات تنظيمية وتتعلق في الخلل في البرامج والأنشطة التي تستدعي وتستقطب المتطوعين للتفاعل مع هذه المنظمات، فهي إما تكون بعيدة عن الواقع أو تتطلب تمويل كبير لا تستطيع المنظمة تحمل تكاليفها. وأيضاً عدم وجود تنسيق بين المنظمات غير الحكومية يعتبر عائق تحاول بعض المنظمات التغلب عليه. وهناك معوقات تتعلق بالقوانين والتشريعات والأجهزة الإدارية وتتمثل في تدخل أجهزة الدولة في نشاط هذه المنظمات في محاولة للسيطرة عليها واحتوائها وتوجيه أعمالها وذلك بقوينة الكثير من الإجراءات وسن التشريعات والقوانين التي تسهل تدخل أجهزة الدولة.

ثانياً : نحو سياسة اجتماعية لتطوير أداء المنظمات غير الحكومية في تشكيل رأس المال الاجتماعي و توجيهه باتجاه التنمية المستدامة :

يمكن صياغة استراتيجية لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية لتشكيل رأس المال الاجتماعي في عدة مجالات:

• ضرورة نشر ثقافة التطوع والقيم المدنية باعتبارهما جزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعي الذي تتشكل في ظل الثقافة المدنية، و يتم ذلك من خلال عده آليات منها التعريف بأنشطة المنظمات من خلال وسائل الإعلام و الندوات و الأنشطة والخدمات التي تقدمها هذه المنظمات وكذلك عمل دورات تدريبية للتدريب على كيفية التطوع و الاشتراك في المنظمات غير الحكومية .

• ضرورة التنسيق و التعاون بين المنظمات غير الحكومية داخل المجتمع المحلي.

• الحاجة إلى تدريب و تأهيل القادة في هذه المنظمات

- المشكلة الأساسية أمام المنظمات غير الحكومية تكمن في مسألة التمويل فمن الممكن زيادة حجم الدعم الحكومي، القيام بأنشطة إنتاجية يكون لها عائد، البحث عن تبرعات محلية و تمويل دولي.
- في مجال التنمية الاقتصادية ضرورة التوجه إلى مسألة التمكين الاقتصادي و الارتقاء من منطلق البر و الإحسان إلى الإعتماد على الذات و ترسيخ قيمة المسؤولية الإجتماعية و الإلتزام
- ضرورة أن تلتزم المنظمات غير الحكومية بالشفافية و الإلتزام إزاء أعضائها و المستفيدين من خدماتها.
- ترسيخ حق الرأي العام في محاسبة المسؤولين في المنظمة عن تصرفاتهم في الشؤون المالية و الإدارية.
- ضرورة تدعيم مبدأ التدخل الأفقي الأدنى داخل المنظمات غير الحكومية و مشاركة الأفراد في وضع أولويات الخدمات و الأنشطة.
- ضرورة الإلتزام بالقوانين داخل المنظمة، مع وجود مرونة تنظيمية للقضاء على التعقيدات البيروقراطية و محاولة التخلص من سيطرة بيروقراطية الدولة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- نظراً للسيطرة الرأسمالية وسيادة قيم السوق، وتراجع الدور الإجتماعي للدولة، وتهميش بعض الفئات الإجتماعية وانتشار الفقر، نتج عن هذا بروز دور المجتمع المدني. وانتشار المنظمات غير الحكومية. وإعتبرنا في هذه الدراسة المنظمات غير الحكومية الإطار الذي يتم من خلاله تطوير رأس المال الإجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.
- أكدت الدراسة أن رأس المال الإجتماعي يرتبط بطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد داخل تلك المنظمات التي يشكلونها باختيارهم الحر.
- أوضحت الدراسة أن برامج الإصلاح الإقتصادي لا يمكن تنفيذها وتحقيق أهدافها في غياب رأس المال الإجتماعي.
- تشير النتائج الميدانية أن المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع هي الهدف الأساسي أمام المتطوعين في المنظمات غير الحكومية بنسبة 56.1 % .
- ارتفاع نسبة من يرى ان للمرأة دور في تحقيق تراكم رأس المال الإجتماعي بنسبة 89% وارتفاع نسبة من يرى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بأعمال

- تتطلب مشاركة لتصل إلى 81.3% وارتفاع نسبة من يرون أن هناك تعاون و تنسيق بين المنظمة و المنظمات غير الحكومية الأخرى في المجتمع بنسبة 76.1% .
- الثقة،التبادلية والتسامح مكونات هامة لتحفيز رأس المال الإجتماعي داخل المنظمات ،وأن مستوى رأس المال الإجتماعي له أثر بالغ في تحسين مستوى الأداء ،وأكدت النتائج الميدانية وجودها داخل المنظمات غير الحكومية.
 - أما عن دور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال الإجتماعي و تفعيل دوره في المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة فقد أشارت النتائج الميدانية إلى: ارتفاع نسبة من يرى أن المنظمات غير الحكومية لها دور في التنمية الإجتماعية، وتراعى العدالة في توزيع أنشطتها بنسبة 64.7%.
 - أكثر الفئات والشرائح الإجتماعية التي تخاطبها المشروعات والأنشطة التي تقدمها المنظمات عينة الدراسة هي في مجال المرأة والطفولة بنسبة 75.3%،تليها في مجال تنمية المجتمع المحلي بنسبة 67.3%.
 - ارتفاع نسبة من يرى أن المنظمة لها دور في التنمية الصحية بنسبة 77%.
 - ارتفاع نسبة من ترى أن المنظمات غير الحكومية (عينة الدراسة) تراعى احتياجات الأجيال المقبلة بنسبة 75.3%،من خلال تنوع أساليبها بين التشجيع عن إقامة المشاريع الإنتاجية وإقامة ندوات ومحاضرات توعية بأساليب التنمية، وخطورة الإضرار بأصولها ، والتدريب والتأهيل على كيفية المحافظة على أصول التنمية.
 - تشير البيانات الميدانية إلى تعدد الأنشطة السياسية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بين التوعية بأهمية المشاركة بنسبة 60,3%،على إعتبار أن قيامها بهذا الدور أهمية على المستوى التنموي وإن من مبادئ ومتطلبات التنمية المستدامة المشاركة .
 - تتصدى المنظمات غير الحكومية للفساد بنسبة 55,2%، وهذا التصدي يتمثل التوعية والرقابة .
 - ارتفاع نسبة من ترى أن للمنظمات غير الحكومية دور في التنمية البيئية بنسبة 86,7%.
 - توصلت الدراسة إلى أن وجود رأس المال الإجتماعي يقوى أو يعزز من قدرة الأنواع الأخرى لرؤوس الأموال سواء كانت مادية أو طبيعية أو بشرية على تحقيق النتائج التنموية المطلوبة.وإن الإهتمام ببناء رأس المال الإجتماعي ومكوناته القيمية والأخلاقية والدينية يعد سبيلا لتطوير رأس المال الإجتماعي .

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

أ . الكتب

- (1) إحسان محمد الحسن ،النظريات الاجتماعية المتقدمة ،دار الأوانل للنشر 2005،
- (2) أحمد زايد ،تصميم البحث الاجتماعي ،أسس منهجية وتطبيقات عملية ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ،2002
- (3) بيير بوروديو ، أسئلة علم الاجتماع ، ترجمة إبراهيم منجى ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، 1995
- (4) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري و آخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، المجلد الأول ، 2000
- (5) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثاني ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، القاهرة ، المجلي الأعلى للثقافة ، 2000
- (6) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثالث ، ترجمة نخبة من أساتذة علم الاجتماع ،مراجعة وتقديم محمد الجوهري ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2001 ،
- (7) جوناثان تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2000
- (8) خلاف خلف الشاذلي، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة رأس المال الاجتماعي، دار التيسير، المنيا ، 2005
- (9) طلعت مصطفى السروجي ، رأس المال الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2009
- (10) عبد الله الصادق ،ورقة عمل بعنوان العمل الاجتماعي التطوعي ،رؤية مستقبلية اقتصادية 2001
- (11) على محمود أبو ليلة، أمانى قنديل ، وآخرون ،الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،2008
- (12) على محمود أبو ليلة ، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 2002

- (13) **على محمود أبوليلة**، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
- (14) **على محمود أبو ليلة**، دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الجريمة ، ندوة دور المجتمع المدني في منع الجريمة ، الإدارة العامة للإعلام والعلاقات ، القاهرة ، أكاديمية الشرطة ، يناير 2005
- (15) **فرانسيس فوكوياما**، الثقة الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار ، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، 1998
- (16) **مصطفى خلف** ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري ، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2002
- (17) **موسى خميس** ، التنمية البشرية المستدامة ، المفهوم -الأهداف -المنهجية ، بحث منشور بمجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، 2003

ب . الدوريات

- (1) **أحمد زايد ، و آخرون** ، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى ، القاهرة : مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 2006
- (2) **أحمد زايد**، إشكاليات تأسيس المجتمع المدني وخصوصية الحداثة العربية ، القاهرة : مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، بحوث في الأنثروبولوجية العربية ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 2002
- (3) **إنجي عبد الحميد** ، رأس المال الاجتماعي : نحو نظرية في البناء والعقل ، عرض كتاب ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثاني ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايية ، مايو 2004
- (4) **سعاد أحمد حسين** ، دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة الريفية في محافظة بورسعيد ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي الثالث للمرأة ، الجزء الثاني ، المجلس القومي للمرأة ، 2001
- (5) **ناهد صالح مجاهد**، التقرير الاجتماعي نظرة ورصد الحاضر ، رؤية للمستقبل ، التقرير الاجتماعي المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايية ، المجلد الأول ، القاهرة ، 2004
- ج . الرسائل العلمية :

- (1) عناية الله سيد أحمد ،فعالية دور الدولة في رسم السياسات والتخطيط البيئي لتحقيق التنمية المتواصلة ، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ،معهد الدراسات والبحوث البنية ،جامعة عين شمس ،1998
- (2) محمد زكى السيد ، أطروحة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2000
- (3) محمد مطيع مؤيد ،دور الجمعيات الأهلية في التنمية الإجتماعية دراسة ميدانية في مدينة دمشق،أطروحة ماجستير،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية،شعبة علم الاجتماع، جامعة دمشق ، 2000
- (4) ناصر عبد الله أبو زيتون ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2007
- (5) نبيل اسحق فرنسيس ،محافظة المنيا دراسة في التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، قسم جغرافيا ، أسيوط 2004
- (6) نهاد محمد كمال ، دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري ، دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من 1995-1997 ، أطروحة دكتوراة منشورة ، كلية الآداب، جامعة عين شمس ، القاهرة ، عام 2000

ثانياً : مراجع أجنبية :

- (1) **Barbir Edward**, The Concept of sustainable Economic Development, Environmental Conservation, Vol. 14, N,2,1987
- (2) **Baron Stepher**, john field and tam schuller, social capital critical perspectives , oxford university 2000,
- (3) **Bridgen Poul**, Social capital community empowerment and 1public health : policy development in the UK since 1997 , The policy & politics vol. 34 No. 1, 2006
- (4) **Bourdieu, Caroi J.Singly**, Wharton and changing culture in the age of innocence, culture studies, vol 17- no3/4, Roulledge, talor&francis ltd,2003
- (5) **Butnam Robert**, Bouling Alone , Americans declining , social capital , The journal of democracy , 1995

- (6) **Christ Kevin**, Terrence Casey , Social Capital and Economic performance in USA , Social science Quarterly, Volume 86, Number 4, December 2005
- (7) **Coleman James**, Social Capital in the creation of human capital, American journal of sociology, Vol. 94 , 1988
- (8) **Eduardo Antonio** Diaze Alldrade , The value of extended networks : Social capital in an ICT intervention in Rural Peru, Information technology for development, Vol. 15 (2) , 2009
- (9) **Fleming Kennth** & Esther Theorson , Associational membership as a source of social capital: Its links to use of local newspaper, Interpersonal communication , Entertainment media , and volunteering, Mass communication & society , Vol.8(3), 2005
- (10) **Gabriel Badescu** and Eric M. Uslaner , Historical legacies social capital and civil society : Comparing Romania on a regional level, Europe . Asia studies , Vol. 57 , No.1 , January 2005.
- (11) **Geisler Robert**, Civil society and social capital in south of Selishia , East European Quarterly , XXXIX, No.1 , March 2005
- (12) **Grano Mark** Veter, Business groups in the handle book of economic sociology edit by Neill J. Smelser and Richared Sweedberg , Princeton university press 1994
- (13) **Hayami Yujiro**, Social capital, Human capital and the community mechanisms : Toward a conceptual frame work for Economists, Journal of development studies, VOL. 45, No. 1, 2009
- (14) **Kirshna Anihudh** , " Active Social Capital " ,Columbia university press, New York, 2002.
- (15) **Lin Nan**, Social Capital , " A Theory Of Social Structure And Action , Cambridge university Press , 2001
- (16) **Maslyukivska Olenop**, Role – Non Governmental Organization Indevlopment Cooperation , Research Paper ,

Undpiyale Collbarative Programme . 19999 . Research Clinic Newhaven . 1999

- (17) **Musa Rafail** Oglu Hasanov, Social Capital, Civic Engagement and the performance of local self- Governement in Azerbaijan, Nationalities paper, Vol. 37 , No.1 , 2009
- (18) **P. Paxton**, social capital and democracy, anointer dependent relationship, American sociological review, 2002
- (19) **Putnam Robert**, " Bowling Alone": Americans Declining, Social capital, Journal of Democracy No. 6, ,2000,
- (20) **Roth Filex**, Theoretical links between social capital , Trust , And Economic Growth , Black Well, Publishingltd,2009
- (21) **Tillie Jean** Social Capital of organization and their members: Explaining the political integration of immigrants in Amsterdam , Journal of Ethnic and Migration studies , vol. 30, May 2004
- (22) **Ville Simon**, Social capital formation in Australian Rural Communities : The role of the stock and station agent, Journal of interdisciplinary history, 2005

ثالثاً : مواقع الانترنت :

- (1) <http://www.worldbank.org/>
- (2) <http://www.aleqt.com/>
- (3) <http://www.alriad.com/>
- (4) http://www.amanjordan.org/aman_studies/
- (5) <http://www.diwanalarab.com/>
- (6) <http://www.google.com/>
- (7) <http://www.hewaraat.com/>
- (8) <http://www.peteroledu.com/>
- (9) <http://www.Shabakaegypt.org.eg/>
- (10) <http://www.islamtoday.net/>